

سياسة الموازنة وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر

د/غراس نهلة

المدرسة العليا للتجارة- الجزائر-

Abstract :

Les indicateurs macro économiques ont connu ces dernières années des améliorations significatives, passant de l'excédent de la balance courante et celle de la balance des paiements, à l'augmentation du produit intérieur brut et l'anticipation du remboursement de la dette, la baisse du taux de chômage, et l'augmentation de la valeur ajoutée du secteur des bâtiments et travaux publics et le secteur des services marchands et non marchands. Mais cela n'empêche pas que l'économie a à faire face à de nombreux problèmes qui peuvent affecter la croissance économique à moyen et à long terme, comme l'augmentation des dépenses budgétaires notamment celles de fonctionnement, et plus précisément l'augmentation des salaires. La baisse drastique des prix du pétrole ayant atteint au courant de l'année 2014 le prix de 56.74 dollars le baril après avoir enregistré en 2013 le prix de 109.55 dollars le baril, soit une baisse de 48.19%. Il s'agit d'une baisse n'ayant jamais été enregistrée pendant les 15 dernières années. Ajoutons à cela la faiblesse du secteur privé et la diminution de la productivité dans les secteurs de l'agriculture et de l'industrie.

L'Algérie doit donc relever certains défis pour conserver sa stabilité et son équilibre macro économique. Pour atteindre ces objectifs l'Algérie doit suivre une politique monétaire et budgétaire prudente.

Nous allons essayer dans le cadre de ce travail d'étudier l'impact de la politique budgétaire sur la croissance économique en Algérie, dans un contexte économique marqué par une baisse des prix du pétrole.

المخلص :

شهدت المؤشرات الماكرو اقتصادية هذه العشرية الأخيرة تحسنا ملحوظا من فوائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، التسديد المسبق للديون، انخفاض مستويات البطالة، ارتفاع القيمة المضافة لكل من قطاع الأشغال العمومية والخدمات. وبالرغم من ذلك يظل الاقتصاد الوطني يعاني من مجموعة من المشاكل والتي قد تؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط والطويل، وتتمثل في ارتفاع حجم النفقات العمومية وبالأخص نفقات التجهيز بسبب متغيرات أبرزها ارتفاع الأجور ، و كذلك انخفاض أسعار المحروقات ، بحيث تميزت سنة 2014 بانخفاض حاد في مستويات أسعار البترول والتي وصلت إلى 56.74 دولار للبرميل بعدما بلغت سنة 2013 سعر 109.55 دولار، أي انخفاض بنسبة 48.19% وهو أكبر انخفاض لوحظ منذ 15 سنة الأخيرة.

ارتفاع حجم الطلب العام وخاصة الاستهلاك الخاص، الزيادة المتواصلة في حجم الواردات، ارتفاع مستوى التضخم، ضعف الاستثمار الخاص، وأخيرا انخفاض القيمة المضافة لقطاع الزراعة والصناعة. فالجزائر إذن تواجه مجموعة من التحديات من أجل الحفاظ على استقرارها وتوازنها الماكرو اقتصادي. ومن أجل ذلك لا بد من تبني سياسة موازنة وسياسة نقدية ملائمة تضمن تحقيق ذلك.

سنسعى من خلال هذا البحث إلى دراسة أثر سياسة الموازنة المطبقة في الجزائر على النمو الاقتصادي، في ظل انخفاض حاد في مستويات أسعار النفط.

مقدمة

تميزت هذه العشرية الأخيرة بارتفاع حجم إيرادات الموازنة، مما سمح بتحفيز الاستثمار العمومي من خلال وضع مجموعة من البرامج تسعى من خلالها الدولة إلى رفع مستوى النمو الاقتصادي، و يظل الارتباط بين إيرادات المحروقات و التي تمثل حوالي 70 % من إيرادات الموازنة و حجم الاستثمار العمومي في تزايد، فخلال الفترة (2000-2008) تزايد الأول ب 3,3 مرة و الثاني ب 5,8 مرة.

و سنحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على سياسية الموازنة التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة (2000-2012)، بتحليل تطور إجمالي إيرادات و نفقات و كذلك رصيد الخزينة لتلك الفترة.

سنقوم من خلال الجدول التالي بعرض التطورات التي شهدتها كل من الإيرادات و النفقات العامة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (1)

إجمالي الإيرادات العامة و النفقات العامة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2012)
الوحدة: (مليار دينار جزائري)

السنة	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
إجمالي الإيرادات العامة (1)	6411,3	5703,4	4379,6	3676,0	5190,5	3687,8	3639,8	3081,7	2229,7	1974,4	1603,2	1505,3	1578,1
إجمالي النفقات العامة (2)	7169,9	5731,4	4512,8	4246,3	4191	3108,5	2453	1985,9	1891,8	1690,2	1550,6	1321	1178,1
النتائج المحلي الإجمالي (3)	15830,37	14384,8	12049,5	10034,3	11090	9366,6	8514,8	7519,0	6126,7	5264,2	4537,7	4260,8	4123,5
الإيرادات العامة (1)/(3)	%40,5	%39,64	%36,34	%36,63	%46,80	%39,37	%42,74	%40,98	%36,39	%37,50	%35,33	%35,33	%38,27
النفقات العامة (2)/(3)	%45,29	%39,84	%37,45	%42,31	%37,79	%33,18	%28,80	%26,41	%30,87	%32,10	%34,17	%31	%28,57

المصدر: نقلا بتصريف عن تقارير بنك الجزائر للفترة

(2012,2010,2008,2006,2004)

ارتفع إجمالي الإيرادات العامة من 1578,1 مليار دينار سنة 2000 إلى 6411,3 مليار دينار سنة 2012 أي ما يعادل 306,26 % خلال 13 سنة و يعود السبب إلى ارتفاع أسعار المحروقات خلال هذه السنوات. وتعتبر سنة 2008 هي السنة التي شهدت فيها نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي أكبر نسبة حيث بلغت ما يعادل 46,80 % ، بعد ما كانت لا تمثل

سوى 39,37 % سنة 2007 و يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات على مستوى الأسواق العالمية بالإضافة إلى تطبيق الرسم على الأرباح الاستثنائية طبقاً للقانون رقم 05-07 و الصادر بتاريخ 28 أفريل سنة 2005، الذي ينص على أن هذا الرسم يطبق على جزء من إنتاج المحروقات السائلة أو الغازية للشركاء الأجانب لسوناطراك في إطار عقود بين سوناطراك و الأجانب .

ولقد ارتفعت النفقات العامة من 1178,1 مليار دينار سنة 2000 لتبلغ 7169,9 مليار دينار سنة 2012 أي زيادة بنسبة 508,6 %. و يعود ذلك إلى البرامج الحكومية التي سطرته الدولة ابتداء من سنة 2001 و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- برنامج تدعيم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) ببرنامج التنمية الفلاحية ببرنامج إعادة انجاز البنى التحتية التي دمرها زلزال سنة 2003، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، البرنامج التكميلي الخاص بتنمية ولايات الجنوب.

أما إجمالي الإيرادات العامة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي فلقد تجاوزت إجمالي النفقات العامة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2008، 2000)، لكن بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2009 و التي تزامنت مع انخفاض إيرادات المحروقات أصبحت هذه النسبة تقل على نسبة إجمالي النفقات العامة للنتائج المحلي الإجمالي. و هذا ما يعكس مدى ارتباط الإيرادات العامة بإيرادات المحروقات و مدى حساسية مصداقية سياسة الموازنة المتبعة من قبل الدولة.

1- تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2012):

من أجل دراسة تطور تركيبة المحروقات خلال الفترة (2000-2012) نقوم بعرض

الجدولين التاليين: الجدول رقم (2)

تطور تركيبة الإيرادات العامة للفترة (2000-2012)

(الوحدة %)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إيرادات المحروقات	76,87	66,51	62,86	68,37	70,44	76,34	78,13	75,83	79,99	65,63	66,33	69,77	65,25
إجمالي الإيرادات العامة													
إيرادات خارج المحروقات	23,12	32,44	37,11	31,61	29,26	23,47	21,86	24,16	20	34,36	33,56	30,22	34,73
إجمالي الإيرادات العامة													
إيرادات الجبائية	95,77	81,51	81,14	84,07	88,95	88,77	86,18	86,81	87,60	90,81	87,56	84,05	89,09
إيرادات خارج الجبائية													
إيرادات غير الجبائية	4,22	18,48	18,85	15,92	11,04	11,22	14,2	13,18	12,39	9,18	12,43	15,94	10,90
الإيرادات خارج المحروقات													

المصدر: نقلا بتصرف عن تقارير بنك الجزائر للفترة

(2012, 2010, 2008, 2006, 2004)

تتكون معظم الإيرادات العامة من إيرادات المحروقات بحيث لم تقل نسبتها خلال 13 سنة السابقة عن نسبة 60 %. وتظل الإيرادات خارج المحروقات وخلال نفس الفترة لا تتعدى 30 %، كما نلاحظ أن الإيرادات الجبائية تشكل أكبر نسبة من الإيرادات خارج المحروقات بنسب لا تقل عن 80 %. ومنه فإيرادات الموازنة ترتبط أساسا بإيرادات المحروقات.

يمكن عرض تطور الإيرادات الجبائية خلال الفترة (2012-2000)، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3)

تطور تركيبة الإيرادات الجبائية للفترة (2012-2000)

الوحدة: (مليار دينار جزائري)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
تجاري													
على الأرباح	82,0	98,5	112,2	127,9	148	168,1	241,2	258,1	331,5	462,1	561,7	653,9	885,9
(1)													
تجاري													
على السلع و الخدمات	165	179,2	223,4	233,9	274	308,8	341,3	347,4	435,2	478,5	514,7	539,4	684,8
(2)													
تجاري													
جبرية (3)	86,3	103,7	128,4	143,8	138,8	143,9	114,8	133,1	164,9	170,2	181,9	210,4	355,2
(4)													
تجاري													
تجاري	349,5	398,2	482,4	524,9	580,4	640,4	720,8	766,7	965,2	1146,6	1298	1448,9	1984,3
(4)													
(4) / (1)	23,46	24,7	23,2	24,4	25,5	26,2	33,5	33,7	34,3	40,3	43,3	45,1	44,6
(%)													
(4) / (2)	47,2	45	46,3	44,6	47,2	48,2	47,4	45,3	45,1	41,7	39,7	37,2	34,5
(%)													
(4) / (3)	24,69	26,04	26,6	27,4	23,9	22,5	15,9	17,4	17,1	14,8	14,0	14,5	17,90
(%)													
(3-2)	71,89	71	72,9	72,0	71,1	70,7	63,3	62,7	62,2	56,6	53,7	51,7	52,4

المصدر: نقلا بتصرف عن تقارير بنك الجزائر للفترة

(2012, 2010, 2008, 2006, 2004)

تشكل الضرائب على السلع و الخدمات جزءا كبيرا من الإيرادات الجبائية و لم تقل نسبتها بين سنة (2000-2009) عن 40 % لتنخفض سنتي 2010 و 2012 بنسبة 39,7% و 34,5% على التوالي. أما فيما يخص الضرائب على الأرباح فلقد ارتفعت من 23,46 % سنة 2000 لتبلغ 44,6 % سنة 2012 و يظل معدل تزايد الضرائب على الأرباح أكبر من معدل تزايد الضرائب على السلع والخدمات حيث بلغ معدل نموها خلال السنتين 2011، 2012 (16,41%، 35,47%) على التوالي و يعود السبب إلى تزايد المعاملات في السوق الموازية و الغير خاضعة إلى الضريبة.

وأخيرا تحتل الحقوق الجمركية آخر مرتبة من حيث مساهمتها في الإيرادات الجبائية بحيث لم تمثل نسبتها سوى 14 % الثلاث سنوات الأخيرة لترتفع إلى 17 % سنة 2012 و في إطار زيادة التحصيل الضريبي خارج المحروقات أدخلت الدولة مجموعة إجراءات يمكن حصرها في النقاط التالية: [90]

[Rapport de la banque d'Algérie, 2006, p

- إنشاء مديريةية المؤسسات الكبرى على مستوى المديرية العامة للضرائب حيث تسمح إجراءات عملها بتحقيق معدل أكبر للتحصيل الضريبي.
- تأسيس ضريبة جديدة تسمى الضريبة الجزافية الوحيدة والتي تعوض مجموع الضرائب (الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة) المسدد من طرف صغار التجار و مؤدي الخدمات، الأمر الذي يسهل دفع و تحصيل الضرائب على نطاق واسع.
- وضع هياكل جديدة مثل المراكز الضريبية (حيث تم وضع مركز

تجريبي في 2007) ومراكز الضرائب الجوارية.

2- تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000-2012):

2-1 تطور تركيبة النفقات الجارية للفترة (2000-2012):

لقد شهدت النفقات الجارية ارتفاعا كبيرا خلال هذه السنوات الأخيرة، والجدول الموالي يوضح تطور تركيبة النفقات الجارية خلال الفترة (2000-2012).

الجدول رقم (4)

تطور تركيبة النفقات الجارية للفترة (2000-2012)

الوحدة (%)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النفقات المستحقة	31,18%	36,16%	30,86%	29,38%	31,28%	30,82%	30,98%	31,43%	31,07%	32,46%	36,92%	46,28%	39,62%
النفقات الجارية	7,22%	7,02%	7,58%	5,62%	5,53%	6,39%	6,21%	6,06%	4,54%	5,68%	5,70%	5,24%	3,91%
منح المجاهدين	6,5%	7,4%	7,15%	5,23%	5,73%	5,08%	6,44%	5,6%	3,66%	4,59%	3,38%	2,37%	2,44%
التحويلات الجارية	35,80%	30,94%	39,73%	49,59%	50,64%	51,36%	51,45%	52,08%	57,96%	55,33%	52,85%	45,09%	53,08%
لوائك الدين العام	19,27%	18,46%	14,65%	10,15%	6,8%	6,62%	4,77%	4,80%	2,74%	1,62%	0,66%	0,99%	0,93%
النفقات الجارية													

المصدر: نقلا بتصريف عن تقارير بنك الجزائر للفترة

(2012،2010،2008،2006،2004)

تشكل التحويلات الجارية الجزء الكبر من النفقات الجارية حيث ارتفعت من 35,08 % سنة 2000 لتصل إلى 57,96 % سنة 2008 كأقصى قيمة لها ثم تعود للانخفاض و تشكل ما يعادل 45,09 % سنة 2011 لترتفع سنة 2012 إلى 53,08 %، تليها بعد ذلك نفقات المستخدمين و التي شهدت بدورها ارتفاعا كبيرا خاصة الثلاث السنوات الأخيرة من 32,46 % سنة 2009 إلى 46,28 % سنة 2011 و تعود للانخفاض سنة 2012 مسجلة نسبة 39,62 %، وفي المرتبة الثالثة تأتي منح المجاهدين بنسبة 3,91 % سنة 2012 بعدما كانت تمثل 7,22 % سنة 2000.

ومنه فالنفقات الجارية مشكلة أساسا من التحويلات الجارية ونفقات المستخدمين، فزيادة التحويلات الجارية يرجع إلى التحويلات المتعلقة بمصالح الإدارة أما نفقات المستخدمين فيرجع ارتفاعها إلى زيادة الرواتب والأجور.

2-3 تطور النفقات الجارية ونفقات رأس المال للفترة (2000-2012):

عد التطرق الى تركيبة النفقات الجارية، سنحاول من خلال هذا الجزء تحليل تطور كل من النفقات الجارية ونفقات رأس المال بالنسبة لاجمالي النفقات العامة وكذلك بالنسبة لاجمالي الناتج المحلي.

الجدول رقم (5)

تطور النفقات الجارية ونفقات رأس المال بالنسبة لإجمالي النفقات العامة وإجمالي الناتج المحلي الفترة (2000-2012)

الوحدة: (مليار دينار جزائري)

السنة	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
النفقات الجارية (1)	4935,9	3797,2	2683,8	2300	2217,8	1673,9	1436,3	1245,1	1251,1	1122,8	975,6	798,6	838,9
النفقات إس المال (2)	2234	1934,2	1829	1946,3	1973,3	1434,6	992,2	806,9	640,7	567,4	575	522,4	339,2
إجمالي الناتج المحلي (3)	15830,37	14384,8	12049,5	10034,3	11090	9366,9	8391	7498,6	6127,5	5266,8	4541,9	4260,8	4123,5
النفقات لمعاشرة (4)	7169,9	5731,4	4466,9	4246,3	4191	3108,5	2428,5	2052	1891,8	1690,2	1550,6	1321,0	1178,1
(3/1)	%61,17	%62,39	%62,27	%62,92	%62,0	%61,78	%61,71	%61,60	%62,04	%62,13	%62,14	%61,84	%62,04
(3/2)	%14,11	%13,44	%15,17	%19,39	%17,79	%15,31	%11,82	%10,76	%10,45	%10,77	%12,65	%12,26	%8,22
(4/1)	%68,84	%66,25	%60,08	%54,16	%52,91	%53,84	%59,14	%60,67	%66,13	%66,43	%62,91	%60,45	%71,20

المصدر: نقلا بتصرف عن تقارير بنك الجزائر للفترة

(2012,2010,2008,2006,2004)

نلاحظ من خلال الجدول، مدى ارتفاع قيمة النفقات الجارية من النفقات العامة مقارنة بنفقات رأس المال بحيث لم تقل نسبة النفقات الجارية عن 50 % ، أما نفقات رأس المال فكان أكبر ارتفاع لها سنة 2008 بنسبة 47,08 %.

أما السنوات فتميزت الأخيرة بعجز في الرصيد الإجمالي للخرينة، فبعد الانخفاض الذي شهدته الكميات المصدرة من المحروقات والذي انعكس على انخفاض إيرادات الموازنة تم إعادة النظر في سياسة الموازنة المتبعة من خلال تخفيض معدل امتصاص النفقات فبعدما قدرت هذه النفقات حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2008 بقيمة (2363,2 مليار دينار كنفقات تجهيز، 2519 مليار

دينار كنفقات رأس المال) [Rapport de la Banque D'Algérie,2008,p84]

وقانون المالية لسنة 2009 بقيمة (2661,3 مليار دينار كنفقات تجهيز

2813,33 مليار دينار كنفقات رأس المال) [Rapport de la Banque D'Algérie,2009,p92]

وقانون المالية لسنة 2010 بقيمة 3446 مليار دينار كنفقات تجهيز و

[Rapport de la Banque (3022,9 مليار دينار كنفقات رأس المال) D'Algérie, 2010, p68]

وقانون المالية لسنة 2011 بقيمة (4291,2 مليار دينار كنفقات تجهيز و

[Rapport de la Banque (3981,4 مليار دينار كنفقات رأس المال) D'Algérie, 2011, p65]

وقانون المالية لسنة 2012 بقيمة (4925,1 مليار دينار كنفقات تجهيز و

[Rapport de la Banque (2820,4 كنفقات رأس المال). D'Algérie, 2012, p72]

قدر امتصاص هذه الأخيرة خلال الخمس سنوات الأخيرة كالتالي:

بالنسبة لنفقات التجهيز (93.84 % سنة 2008، 86,42% سنة 2009، 77,9% سنة 2010، 88,48% سنة 2011، 100,21% سنة 2012) و بالنسبة

لنفقات رأس المال

(77.26 % سنة 2008، 69,18 % سنة 2009، 60,5% سنة 2010، 48,58

% سنة 2011، 79,2 % سنة 2012). [Rapport de la Banque D'Algérie, 2012, p72]

و يعود ارتفاع النفقات الجارية لسنة 2012 والتي بلغت 2620,3 مليار دينار مقابل 1773,9 مليار دينار سنة 2011 أي ارتفاع بنسبة 47,71 % إلى زيادة قيمة بند التحويلات الأخرى حيث ارتفعت قيمة بند تدعيم الأسعار والجماعات المحلية، و التي ارتفعت من 863,5 مليار دينار سنة 2011 لتصل إلى 1550,8 مليار دينار سنة 2012، أي بنسبة 79,6 % . [Rapport de la Banque D'Algérie, 2012, p72]

و فيما يتعلق بإجمالي النفقات الجارية من الناتج المحلي الجاري، بعدما كانت تراوح نسبة 20 % خلال الفترة (2001-2004) انخفضت لتراوح 17 % خلال الفترة (2005-2007) و ترتفع من جديد ابتداء من سنة 2008 لتصل أقصى نسبة لها سنة 2012 بـ (31,17 %) ، أما نفقات رأس المال بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي فلقد انخفضت خلال الفترة (2002-2005) لتعادل 10,76 % ثم ترتفع من جديد خلال الفترة (2006-2009) و تبلغ نسبة

19.4% و تعود للانخفاض من جديد لتصل إلى (13,44 % سنة 2011،

14,11 % سنة 2012).

إن ارتفاع المؤشر (نفقات رأس المال الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (2006-2008) يعود إلى ارتفاع قيمة ميزانية التجهيز أكثر من تحسن معدل الامتصاص، والارتفاع الملحوظ سنة 2009 إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتلك السنة.

أما الانخفاض المحسوس لسنتي 2011، 2012 فهو راجع إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي لتلك السنتين بالأسعار الجارية بالإضافة إلى جمود الأموال الممنوحة لموازنة الاستثمار.

2-4 تطور رصيد الموازنة و رصيد الموازنة الإجمالي للفترة (2000-2012):

2-4-1 نسبة رصيد الموازنة و رصيد الموازنة الإجمالي للفترة (2000-2012)

شهد الرصيد لأول مرة عجزا ابتداء من سنة 2009 و الذي استمر إلى سنة

2012 والجدول الموالي يوضح رصيد الموازنة و رصيد الموازنة الإجمالي للفترة (2000-2012):

الجدول رقم (6)

نسبة رصيد الموازنة و رصيد الموازنة الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة

(2000-2012)

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد الموازنة (1)	400	184,5	52,6	284,2	337,9	1095,8	1153,8	579,3	935,3	-570	-133,2	-28	-758,6
رصيد الموازنة الإجمالي (2)	398,8	171	10,5	249,4	515	1104,9	1150,6	456,8	906,9	-713,1	-115	-95,1	-746,1
الناتج المحلي الإجمالي (3)	4123,5	4260,8	4537,7	5264,2	6126,7	7519,0	8514,8	9366,6	11090	10034,3	12049,5	14384,8	15830,37
(3/1)	9,7 %	4,3 %	1,15 %	3,4 %	5,5 %	14,57 %	13,55 %	6,18 %	8,43 %	-5,6 %	-1,1 %	0,19 %	-4,8 %
(3/2)	9,67 %	4,01 %	0,23 %	4,73 %	8,40 %	14,7 %	13,51 %	6,87 %	8,17 %	-7,10 %	-0,95 %	-0,66 %	-4,71 %

المصدر: نقلا بتصرف عن تقارير بنك الجزائر للفترة

(2004، 2006، 2008، 2010، 2012)

إن كل من رصيد الموازنة ورصيد الموازنة الإجمالي شهدا فوائضا خلال الفترة (2008-2000) وبلغ رصيد الموازنة أكثر نسبة سننتي (2006-2005) بنسبة (14,57 % و 13,55 % من الناتج المحلي الإجمالي) ورصيد الموازنة الإجمالي نسبة (14,7 % و 13,51 % من الناتج المحلي الإجمالي) وهي السنوات التي تزامنت مع ارتفاع إيرادات المحروقات تماشيا مع ارتفاع أقل في حجم النفقات العمومية، إلا أنه و بعد أزمة سنة 2009 و التي بدأ فيها حجم النفقات تفوق حجم الإيرادات العامة بدأ الرصيد الموازنة يسجل عجزا متتاليا يستمر إلى حد الآن فبعدما كان العجز يمثل (5,6 % من إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لرصيد الموازنة و 7,1 % بالنسبة لرصيد الموازنة الإجمالي سنة 2009، انخفض العجز إلى (0,19 %، 0,66 %) سنة 2011 بسبب ارتفاع إيرادات المحروقات مقارنة بالنفقات العمومية، و لكن عاد العجز ليرتفع من جديد سنة 2012 بنسبة (4,8 % و 4,71 %).

إن العجز المتواصل في رصيد الموازنة جعل الادخار العمومي غير كاف لتغطية النفقات. ويتمثل الادخار العمومي في الإيرادات العامة مطروحا منها نفقات التشغيل.

[Rapport de la Banque D'Algérie, 2012, p74]

(1) تطور الحاجة للتمويل خلال الفترة (2012-2009)

إن ارتفع حجم نفقات الاستثمار الأربع سنوات الأخيرة من جهة، وعدم كفاية الادخار لتغطية حجم الاستثمار، أدى إلى ارتفاع الحاجة إلى التمويل والجدول الموالي يوضح تطور الحاجة للتمويل الأربع سنوات الأخيرة.

الجدول قم (7)

الحاجة للتمويل خلال الفترة (2012-2009)

الوحدة (مليار دينار جزائري)

السنة	2009	2010	2011	2012
الإجمالي العام (1)	1376	1695,8	1906,2	1475,4
حجم نفقات الاستثمار (2)	1946,3	1829	1934,2	2234
تغطية الادخار العام لنفقات الاستثمار	70,69 %	92,71 %	98,55 %	66,04 %
الحاجة للتمويل Besoin de Financement	713,1	115,0	95,1	746,1

المصدر: نقلا بتصرف عن تقارير بنك الجزائر للفترة (2004، 2006، 2008، 2010، 2012)

شهد حجم الادخار العام أقل نسبة له سنة 2009 بقيمة 1376 مليار دينار بحيث لم يسمح بتغطية إلا 70,69 % من النفقات العامة مما خلق حاجة للتمويل بقيمة 713,1 مليار دينار، ليعود للارتفاع من جديد و يبلغ سنة 2011 قيمة 1906,2 مليار دينار مساهما بذلك في تغطية إجمالي نفقات الاستثمار للدولة لتلك السنة مع انخفاض الحاجة للتمويل و التي بلغت تلك السنة 95,1 % مليار دينار بعدما سجلت 115 مليار دينار سنة 2010. أما سنة 2012 فشهدت انخفاضا كبيرا في الادخار العام بنسبة 22,6 % مما سمح بتغطية 66,04 % من النفقات العامة و خلق حاجة للتمويل بقيمة 746,1 مليار دينار.

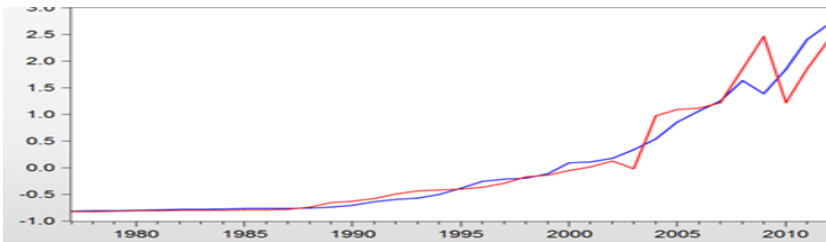
على الرغم من العجز في رصيد الموازنة هذه السنوات الأخيرة تظل للخزينة قدرة كبيرة على التمويل تعود إلى مدخراتها لدى بنك الجزائر و التي بلغت 4316,5 مليار دينار سنة 2009. [Rapport de la Banque D'Algérie, 2009, p93]

4842,8 مليار دينار سنة 2010، 5381,7 مليار دينار سنة 2011. [Rapport de la Banque D'Algérie, 2011, p69] 5633,4 مليار دينار سنة 2012. [Rapport de la Banque D'Algérie, 2012, p74]

إن القدرة على التمويل لسنة 2012 تمثل 87,9 % من إجمالي الإيرادات العامة و 78,6 % من إجمالي النفقات العامة و 34 % من إجمالي الناتج المحلي.

تقدير النموذج القياسي:

من أجل تحديد أثر السياسة النقدية وسياسة الموازنة في الجزائر لا بد وأن ندرس الاتجاه العام للسلاسل الزمنية الناتج المحلي الإجمالي (pib) وكذا حجم النفقات العمومية، من خلال المنحنيات البيانية التالية التي تم استخراجها باستخدام برمجية (Eviews 7).



الشكل رقم (2)

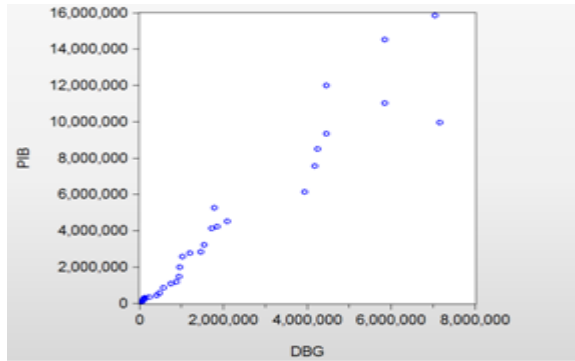
الاتجاه العام لسلاسل حجم الناتج المحلي الإجمالي و النفقات العمومية للفترة (1977-2012) ظهر الاتجاه العام لكل من الناتج المحلي الإجمالي وحجم النفقات العمومية في شكل أسّي، مبرزاً تزايداً ملحوظاً ابتداء من سنة 1995، وهي السنة التي تزامنت مع تطبيق آخر مرحلة لبرامج التصحيح الهيكلي التي امتدت إلى نهاية 1998.

استمر الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع، باستثناء سنة 2009 سنة الأزمة العالمية أين إلى بلغ 10034.3 مليار دينار بعدما سجل قيمة 11042.8 مليار دينار سنة 2008. وستمّر هذا التزايد خلال باقي السنوات. [Rapport de la banque d'Algérie, 2010, p75]

بالنسبة لحجم النفقات العمومية فبدأت تشهد ارتفاعاً ابتداء من سنة 2001 أي سنة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) لتتخفّف ثم تعود للارتفاع من جديد بمعدلات تفوق معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، ويدخل ذلك ضمن الإستراتيجية المتبعة من قبل الدولة والتي تهدف إلى رفع حجم النفقات العمومية في إطار مجموعة من البرامج التنموية بطريقة تساهم في رفع حجم الاستثمارات ومن ثمة رفع حجم الطلب الكلي والذي بدوره سيرفع حجم العرض الكلي. ولقد سجلت سنة 2010 أكبر انخفاضاً لها ويعود السبب إلى عجز الرصيد الإجمالي للخرينة بنسبة 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 مقابل 5.7% سنة 2009 [Rapport de la banque d'Algérie, 2010, p59]، مما ألزم الدولة في إعادة النظر في سياسة الموازنة المتبعة من خلال تخفيض معدل امتصاص النفقات فبعدما قدرت حسب قانون المالية لسنة 2010 بقيمة 3446 مليار دينار كنفقات تجهيز و 3022.9 مليار دينار كنفقات رأس المال [Rapport de la banque d'Algérie, 2010, p68].

قدر امتصاصها خلال نفس السنة بنسبة 77.9% بالنسبة لنفقات التجهيز و 60.5% بالنسبة لنفقات رأس المال. [Rapport de la banque d'Algérie, 2012, p72]

من أجل معرفة أثر سياسة الموازنة لا بد من تحديد نوعية العلاقة بينها وبين متغير الناتج المحلي الإجمالي، والشكل البياني التالي يوضح ذلك.



الشكل رقم (3)

العلاقة بين حجم الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العمومية (DBG) للفترة (1977-2012)

إن العلاقة الدالية التي يمكن استنتاجها من الشكلين أعلاه تظهر في طابع خطي يسهل عملية صياغة، تقدير وتفسير العلاقة بين هذه المتغيرات. من أجل معرفة أثر سياسة الموازنة على الناتج المحلي الإجمالي، لا بد من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لتحديد نوعية العلاقات الدالية التي من الممكن أن تربطها وتحديد ما إذا كان فيه تكامل مشترك بين المتغيرات أي علاقة طويلة الأجل بينها.

1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

من أجل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية سنجري اختبارات ديكي فولر، لمعرفة الاستقرارية أو عدم الاستقرارية وتحديد أسبابها إن وجدت وكذلك الطريقة الأنسب لإزالتها.

وكانت النتائج المحصل عليها باستخدام برمجية (Eviews 7) على النحو التالي:

1-1- سلسلة الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (8) نتائج استقرارية سلسلة الناتج المحلي الإجمالي عند مستواها الأصلي

المحسوبة t قيم	الدرجة t قيم			النماذج
	%10	%5	%1	
1.230893	-3.204699	-3.544284	-4.243644	النموذج الأول: (حد الثابت واتجاه العلام)
4.796411	-2.612874	-2.948404	-3.632900	النموذج الثاني: (حد الثابت)
6.934327	-1.611055	-1.950687	-2.632688	النموذج الثالث: (يكون حد ثابت)

***, **, * تشير الى استقرارية السلسلة عند مستوى معنوية 1%, 5%, 10%

من غير الممكن رفض فرضية العدم فالقيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة عند المستوى 5% بالنسبة للنماذج الثلاثة. (3.54 - 1.23) بالنسبة للنموذج الأول و (2.94 - 4.79) بالنسبة للنموذج الثاني و (1.95 - 6.93).

ومنه سيتم تحويل السلسلة الزمنية إلى سلسلة مستقرة بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى والنتائج المحصل عليها مدونة في الجدول التالي.

الجدول رقم (9) نتائج استقرارية سلسلة الناتج المحلي الإجمالي باعتماد طريقة الفروق من الدرجة الأولى

المحسوبة t قيم	الدرجة t قيم			النماذج
	%10	%5	%1	
-6.399580	***-3.207094	** -3.548490	*-4.252879	النموذج الأول: (حد الثابت واتجاه العلام)
-4.014940	***-2.614300	** -2.951125	*-3.639407	النموذج الثاني: (حد الثابت)
-2.997896	***-1.611055	** -1.950687	*-2.634731	النموذج الثالث: (يكون حد ثابت)

***, **, * تشير الى استقرارية السلسلة عند مستوى معنوية 1%, 5%, 10%

القيم المحسوبة أقل من القيم المجدولة عند المستوى 5% بالنسبة للنماذج الثلاثة. (3.54 - 6.39) بالنسبة للنموذج الأول و (2.95 - 4.01) بالنسبة للنموذج الثاني و (1.95 - 2.99). فالسلسلة إذن مستقرة وفرضية العدم مرفوضة.

1-2 سلسلة النفقات العمومية:

الجدول رقم (10) نتائج استقرارية سلسلة النفقات العمومية عند مستواها الأصلي

المحسوبة t قيم	الدرجة t قيم			النماذج
	%10	%5	%1	
-1.860534	-3.204699	-3.544284	-4.243644	النموذج الأول: (حد الثابت والاتجاه العام)
0.380401	-2.612874	-2.948404	-3.632900	النموذج الثاني: (حد الثابت)
1.334630	-1.611059	-1.950687	-2.632688	النموذج الثالث: (بدون حد ثابت)

***, **, * تشير الى استقرارية السلسلة عند مستوى معنوية 1%, 5%, 10%

القيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة عند المستوى 5% بالنسبة للنماذج الثلاثة. (3.54 - 1.86) بالنسبة للنموذج الأول و (2.94 - 0.38) بالنسبة للنموذج الثاني و (1.95 - 1.33). ومنه ليس بإمكاننا رفض فرضية العدم والسلسلة إذن غير مستقرة.

سيتم تحويل السلسلة الزمنية إلى سلسلة مستقرة بإجراء الفرق وقات من الدرجة الأولى، والنتائج المحصل عليها مدونة في الجدول التالي.

الجدول رقم (11) نتائج استقرارية سلسلة النفقات العمومية باعتماد طريقة الفروق من

الدرجة الأولى

المحسوبة t قيم	الدرجة t قيم			النماذج
	%10	%5	%1	
-7.704856	***-3.207094	** -3.548490	*-4.252879	النموذج الأول: (حد الثابت والاتجاه العام)
-7.620498	***-2.614300	** -2.951125	*-3.639407	النموذج الثاني: (حد الثابت)
-6.703310	***-1.610907	** -1.951000	*-2.634731	النموذج الثالث: (بدون حد ثابت)

***, **, * تشير الى استقرارية السلسلة عند مستوى معنوية 1%, 5%, 10%

باعتبار القيم المحسوبة أقل من القيم المجدولة عند المستوى 5% بالنسبة للنماذج الثلاثة: (3.54 - 7.70) بالنسبة للنموذج الأول و (2.95 - 7.62) بالنسبة للنموذج الثاني،

و (1.95 - 6.70) بالنسبة للنموذج الثالث. فالسلسلة إذن مستقرة.

2- دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنتاج المحلي الإجمالي:

ستكون العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم النفقات العمومية على الشكل التالي:
 $Pib = c + dbg$ (حيث تمثل المتغيرة Pib الناتج المحلي الإجمالي، والمتغيرة dbg النفقات العمومية أما c تمثل الثابت وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية اعتماداً على برنامج (Eviews 7) تحصلنا على النتائج التالية:

- نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم النفقات العمومية:

$$Pib = 60367.78 + 1.999114$$

$$(se) = (263564.3) (0.093461)$$

$$(t) = (0.2291931) (21.38976)$$

$$DW = (1.80)$$

لا توجد لمتغيرة الثابت معنوية في النموذج على عكس معنوية متغيرة النفقات العمومية والتي لها أثر على حجم الناتج المحلي الإجمالي. وللتأكد من وجود علاقة تكامل مشتركة بين المتغيرات نقوم باختبار دالة البواقي لهذه الدالة والنتائج المحصل عليها ملخصة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (12) نتائج اختبار سكون بواقي دالة العلاقة بين النفقات العمومية والناتج المحلي الإجمالي

المتغيرة t قيم	الدرجة t قيم			النتائج
	%10	%5	%1	
-5.195223	***-3.204699	** -3.544284	*-4.243644	النموذج الأول: (حد الثابت واتجاه العام)
-5.166787	***-2.612874	** -2.948404	*-3.632900	النموذج الثاني: (حد الثابت)
-5.250110	***-1.611059	** -1.950687	*-2.632688	النموذج الثالث: (بكون حد ثابت)

***، **، * تشير الى استقرارية السلسلة عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%

بإمكاننا رفض فرضية العدم فالقيم المحسوبة أقل من القيم المجدولة عند المستوى 5% بالنسبة للنماذج الثلاثة: $(-5.19 \square -3.54)$ بالنسبة للنموذج الأول و $(-5.16 \square -2.95)$ بالنسبة للنموذج الثاني، و $(-5.25 \square -1.95)$ بالنسبة للنموذج الثالث. ومنه هناك علاقة تكامل مشتركة بين المتغيرات.

تفاديا لإضاعة الخصائص طويلة الأجل قمنا بإدراج المتغير التابع المؤخر بفترة زمنية واحدة في النموذج وكانت النتائج على النحو التالي:

- نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم النفقات العمومية في الأجل الطويل:

$$PIB = 116986.9 - 0.364965 DBG + 1.301537 PIB (-1)$$

$$(se) = (116986.9) \quad (0.196962) \quad (0.106121)$$

$$(t) = (1.003154) \quad (-1.852976) \quad (12.26470)$$

$$R-squared = (0.987625)$$

$$DW = (2.42)$$

تظل متغيرة الثابت غير معنوية إحصائياً، على عكس معنوية متغيرة النفقات العمومية، بالإضافة إلى ارتفاع معامل التحديد ($R=98\%$) وانعدام الارتباط الذاتي ($dw=2.42$)، وفيما يتعلق بالنفقات العمومية فارتفاعها بنسبة 1 % يؤدي إلى انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.21 %، فالنفقات العمومية لم تساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي وإنما عملت على تخفيضه، وهو ما يعكس سوء سياسة الموازنة المتبعة من قبل الدولة هذه السنوات حيث أن الدولة خصصت جزءاً هاماً من ميزانياتها في قطاع البناء والأشغال العمومية في إطار تحديث البنى التحتية مما استلزم استيراد الآلات والمعدات، ضف إلى ذلك ارتفاع نفقات التسيير وبالأخص الأجور والتي من الصعب التحكم فيها، سوء استخدام الموارد بسبب ارتفاع هام لتكاليفها، عدم كفاءة ونقص في خبرة مسيري ومنفذي هذه الاستثمارات، عدم احترام آجال تنفيذ البرامج التنموية المسطرة.

ومنه فارتفاع حجم النفقات أدى إلى رفع حجم الطلب الكلي ولكن بدون خلق عرض مقابل له مما أدى تزايد حجم الواردات بدون ارتفاع لحجم الإنتاج الداخلي.

إن التوسع في النفقات العمومية مرتبطاً بحجم الزيادة أو النقصان في إيرادات الموازنة والمرتبطة بدورها بحجم العائدات البترولية فخلال سنة 2013 مثلت الإيرادات البترولية 61.9 % من إيرادات الموازنة مغطية بذلك 60.4 % من نفقات الموازنة. [Rapport de la banque d'Algérie, 2013, p64]

لا بد من إعادة صياغة النموذج السابق بإدخال متغيرة أسعار البرميل كمتغير مستقل، والنتائج المحصل عليها ملخصة في المعادلة التالية:

- نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم النفقات العمومية وسعر

البرميل في الأجل الطويل:

$$PIB = -73677.17 - 0.354855 DBG + 25093.08 PP + 1.115380 PIB (-1)$$

$$(se) = (110519.3) \quad (0.165868) \quad (6674.598) \quad (0.102159)$$

$$(t) = (-0.66664) \quad (-2.139381) \quad (3.759490) \quad (10.91812)$$

R-squared =(0.991501)

DW =(1.71)

يعكس المعامل المرتفع لمتغيرة سعر البرميل (25093.08) الدور الهام لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، وكذا مدى هشاشة الاقتصاد من جهة أخرى وقدرته على الانهيار في أي لحظة في حالة انخفاض أسعار النفط. وبالنسبة لحجم النفقات العمومية إذا ما قارنا تأثيرها مقابل أسعار النفط فهو يعتبر جد ضئيل. لذلك إذا ما استمرت هذه الأسعار في الانخفاض فماذا سيكون أثرها على حجم الاستثمارات العمومية؟

للإجابة على هذا السؤال نفترض وجود ثلاث حالات تمتد خلال الفترات (2015، 2016، 2017، 2018) والتي ستعرف فيها أسعار البرميل مجموعة من التغيرات والتي يمكن إدراجها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (13): تغيرات افتراضية لأسعار البرميل خلال الفترة (2015-2018)

السنوات	2015	2016	2017	2018
أسعار البرميل	60	60	60	60
	60	55	45	35
	60	55	25	15

من أجل تقدير أثر انخفاض أسعار البرميل في الحالات الافتراضية الثلاث سنقدر العلاقة الخطية بين حجم النفقات العمومية وأسعار البرميل والنتائج المحصل عليها كالتالي:

- العلاقة بين حجم النفقات العمومية وأسعار البرميل :

$$DGB = 23665.89PP + 0.685500 DGB(-1)$$

$$(se) = (7051.435) \quad (0.120417)$$

$$(t) = (3.356181) \quad (5.692744)$$

$$DW =(2.83)$$

إن ارتفاع أسعار البرميل بوحدة يرفع من حجم النفقات العمومية 75249.25 وحدة واعتمادا على افتراضات الجدول السابق ستتغير حجم النفقات على الشكل التالي. الجدول رقم (14): تغير حجم النفقات العمومية على أساس تغيرات افتراضية في أسعار البرميل

الوحدة (مليون دينار)

السنوات	2015	2016	2017	2018
حجم	4514955.16	4514955.16	4514955.16	4514955.16
النفقات	4514955.16	4138708.75	3386216.25	2633723.75
العمومية	4514955.16	4138708.75	1881231.25	1128738.75

عند ثبات سعر البرميل عند 60 دولار ستقدر حجم النفقات العمومية بقيمة 4514955.16 مليون دينار، ولكن إذا ما انخفض السعر إلى 55 دولار تتخفض حجم النفقات بنسبة 8.33% سنة 2016، ليواصل الانخفاض إلى 18.18% إذا بلغ السعر 45 دولار سنة 2017 و 22.22% إذا بلغ السعر قيمة 35 دولار للبرميل سنة 2018.

أما الحالة الافتراضية الثالثة والتي تمثل أسوأ افتراض فسيكون تدهور النفقات العمومية كالتالي: (انخفاض بنسبة 54.45% عند تدني السعر من 55 إلى 25 دولار سنة 2017 و انخفاض بنسبة 40% سنة 2018 عند تدني السعر من 25 إلى 15 دولار).

بناء على نتائج الجدول رقم (7) الذي يتبين من خلالها أن ارتفاع حجم النفقات العمومية بنسبة 1% سيخفض من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.21%.

واعتمادا على الحالات الافتراضية الثلاثة السابقة سيكون التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي كالتالي:

الجدول رقم (15): تغير حجم الناتج المحلي الإجمالي على أساس تغيرات افتراضية في أسعار البرميل

الوحدة (مليون دينار)

السنوات	2015	2016	2017	2018
انخفاض نسبة الناتج المحلي الإجمالي	-	-	-	-
	-	-10.07%	-22%	-26.88%
	-	-10.07%	-65.88%	-48.4%

إن انخفاض حجم النفقات العمومية بنسبة 8.33% ستؤدي إلى تدهور حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10.7% سنة 2016 وسيواصل التدهور ليصل نسبة 26.88% سنة 2018 إذا استقر سعر البرميل عند 35 دولار، أو يبلغ التدهور 48.4% إذا بلغ سعر البرميل 15 دولار (الحالة الافتراضية الثالثة).

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذا البحث دراسة أثر سياسة الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتبين أن رفع النفقات العمومية بنسبة 1 % يؤدي إلى تخفيض حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.21%.

كما أن النتائج الافتراضية السابقة تعكس مدى حساسية الاقتصاد الوطني للخدمات الخارجية التي يمكن أن تواجهه، وبالأخص انخفاض مستويات أسعار النفط فانخفاض أسعار البترول من 60 إلى 55 دولار سيخفض من حجم النفقات العمومية بنسبة 8.33 % الشيء الذي سيؤدي إلى تدهور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10.07 % . ومنه فاعادة النظر في سياسة الموازنة الحالية تعتبر من الأولويات الراهنة، ولا يكمن الحل في زيادة تخفيض حجم نفقات التجهيز والتسيير فقط، واستخدام صندوق ضبط الإيرادات كواقى ضد انخفاض عائدات البترول ، بل لا بد من تنويع إيرادات الموازنة من خلال وضع طرق ونظم جديدة للحصول الضريبي، حيث تظل مساهمتها ضعيفة.

لكي يؤثر الاستثمار بشكل ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي، لا بد وأن يكون فعالا وتكمن هذه الفعالية في استخدام الموارد التي تدخل في إطار هذه الاستثمارات بأقل تكلفة ممكنة، والسهر على توجيهها نحو القطاعات الهامة التي يرتكز عليها الاقتصاد، بالإضافة إلى عدم تبدير أو سوء هذه استخدام الأموال. كما أنه على الدولة التخفيض من رفع الأجور بطريقة عشوائية لا تتماشى مع الزيادة في حجم الإنتاجية، خاصة وأنه من الصعب التحكم في هذه الزيادات والآثار السلبية التي قد تنجر عنها.

المراجع:

1- باللغة العربية:

عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2000). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتحليل، الدار الجامعية طبع- نشر- توزيع، الاسكندرية.
مولود حشمان (2012). السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

2- باللغة الأجنبية:

Antoine Dit Rigaud Fils Fragé (2011). Efficacité Des Politiques Budgétaires et Monétaires des Pays D'Amérique Latine, Cas De L'Argentine, Du Brésil et du Mexique, Une Application Des Modèles à Correction D'Erreur. Mémoire de sortie en vue de l'Obtention d'une maîtrise en Economie et Finances.
Cheikh Tidiane NDIAYE (2009). La Sensibilité De L'Activité Economique Aux Chocs Monétaire et Budgétaire. Laboratoire d'Economie d'Orléans, JEL Classification E23,E52,E62,E63.
Clermont-Ferrand I, Ecole d'Economie , Centre d'Etudes et de Recherches sur le Développement International (CERDI).
En Développement. Thèse De Doctorat En Sciences Economiques, Université d'Auvergne
Issouf Samake, Priscilla Muthoora et Bruno Versaille.(2013). Viabilité Budgétaire, Investissement Public et Croissance dans les Pays à Faible Revenu Riche en Ressources Naturelles (Le Cas Du Cameroun). IMF Working Paper WP/13/144. JEL(C11,C15,C61,E22 ,E23,E27,H61 ,O11).
Jacque Percebois (2009). Prix Internationaux Du Pétrole, Du Gaz Naturel, De L'Uranium, Du Charbon : La Théorie Economique Nous Aide T-Elle à Comprendre Les Evolution, Centre de Recherche En Economie et Droit de L'Energie CREDEN, Cahier de Recherche N°09-02-81. Université de Montpellier 1.
James Daniel, Jeffray Davis, Manal Fouad, Caroline Van Rijckeghem (2006). Kako Nubukpo (2007). Dépenses Publiques Et Croissance des Pays De L'Union Economique Et Monétaire Ouest Africaine (UEMOA), De Boeck Supérieur / Afriques Contemporaine. N°222 , Pages 223 à 250. ISSN 0002-0478.
L'ajustement Budgétaire Comme Instrument De Stabilité De Croissance. Fond Monétaire International, Série Des Brochures N°55-F.
Luc Désiré Omgba Et Calvin Djiofack. (2009). Equilibre Général Et Revenu Permanent Dans un Pays en Transition Poste- Pétrolière, Le Cas Du Cameroun. Article soumis pour la Présentation au 58^{ème} Congrès de L'AFSE . Classification JEL(Q3,E6,H5,C6).
Office National Des Statistiques (2010), Enquête, Emploi auprès des Ménages, N°170.

- Office National Des Statistiques (2013), Activité, Emploi, Chômage au 4^{ème} trimestre 2013. N°653.
- Rapport du FMI (2011). Algérie, Consultation de 2010 au titre de l'article 5, note d'information au public sur l'examen par le conseil d'administration et déclaration de l'administrateur pour l'Algérie. N°11/39.
- Rapport du FMI (2012). Algérie, Consultation de 2011 au titre de l'article 5, note d'information au public sur l'examen par le conseil d'administration. N°12/20.
- Rapport De L'Agence Monétaire De L'Afrique De L'ouest (AMAO). (2008).
- Impact Des Fluctuations Des Cours Du Pétrole Sur Les Principaux Critères De Convergence dans Les Etats Membres de La CDAO.
- Rapport De La Banque D'Algérie (2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013). Evolution Economique Et Monétaire en Algérie.
- Régis Bourbonnais (2011). Econometrie, Manuel et exercices corrigés, 8^{ème} édition, Dunod, Paris.
- Simon Yannick (2013). Politique Monétaire et Croissance Economique En Zone CEMAC, Une Approche En Données De Panel.
- Solomane Kone (2000). L'impact Des Politiques Monétaires et Budgétaires Sur La Croissance Economique Dans Les Pays De L'UEMOA, Direction De La Recherche Et De La
- Souleymane Diarra (2012). Chocs Et Mobilisation Des Recettes Publiques Dans Les Pays
- Statistique Au Siège De La Banque Centrale Des Etats De L'Afrique De L'Ouest. N°509.
- Taladidia Thiombiano (2002). Econométrie des modèles dynamiques, L'Harmattan 5-7 Rue de l'Ecole- Polytechnique 75005 Paris, les ateliers de l'imprimerie Nouvelle Firmin Didot.
- Thomas Brand (2012). La Soutenabilité de long Terme des Finances Publiques : Une
- Evaluation Econométrique, Centre D'Analyse Stratégique, Département Économie Finances, N°2012-08.
- Thomas Brand (2012). La Soutenabilité de long terme des Finances Publiques, une évaluation économétrique, Document de travail (Centre D'analyse Stratégique) N°2012-08.